

Distr.: General  
10 March 2021  
Arabic  
Original: English



## اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

### جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة

### ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

### المحتويات

#### الصفحة

3	..... لمحة عامة عن الإقليم
4	..... أولاً - المسائل الدستورية والسياسية والقانونية
6	..... ثانياً - الميزانية
7	..... ثالثاً - الظروف الاقتصادية
7	..... ألف - لمحة عامة
9	..... باء - السياحة
9	..... جيم - الصناعات التحويلية والتشييد
10	..... دال - التجارة والنقل والمرافق العامة
10	..... هاء - الزراعة ومصائد الأسماك
11	..... رابعا - الظروف الاجتماعية

ملاحظة المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستقاة من مصادر عامة تشمل المصادر الخاصة بحكومة الإقليم، ومن معلومات أحوالها الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام بموجب المادة 73 (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. وقد أحوالت الدولة القائمة بالإدارة هذه المعلومات في 21 كانون الأول/ديسمبر 2020. وترد تفاصيل إضافية في ورقات العمل السابقة التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الشبكي التالي: [www.un.org/dppa/decolonization/ar/documents/workingpapers](http://www.un.org/dppa/decolonization/ar/documents/workingpapers).



11	..... العمل	- ألف
11	..... التعليم	- باء
12	..... الصحة العامة	- جيم
14	..... الجريمة ومنع الجريمة	- دال
14	..... حماية البيئة والتأهب للكوارث	- خامسا
14	..... العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين	- سادسا
15	..... مركز الإقليم في المستقبل	- سابعا
15	..... موقف حكومة الإقليم	- ألف
15	..... موقف الدولة القائمة بالإدارة	- باء
15	..... الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة	- ثامنا
		المرفق
18	..... خريطة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة	

## لمحة عامة عن الإقليم

*الإقليم*: جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة هي إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وهي إقليم منظم غير مدمج تابع للولايات المتحدة الأمريكية يديره مكتب شؤون الجزر التابع لوزارة الداخلية في الولايات المتحدة.

*الجغرافيا*: يقع الإقليم في الجزء الشرقي من البحر الكاريبي على بعد 1 075 ميلا جنوب شرقي الرأس البري للولايات المتحدة و 60 ميلا شرق بورتوريكو. وهو مؤلف من أربع جزر رئيسية هي: سانت كروا وسانت جون وسانت توماس ووتر آيلند. وتقع العاصمة شارلوت أمالي في سانت توماس.

*مساحة اليابسة*: 352 كيلومترا مربعا.

*المنطقة الاقتصادية الخالصة*: 33 744 كيلومترا مربعا.

*عدد السكان*: 104 000 نسمة (تقديرات عام 2020).

*العمر المتوقع عند الولادة*: 81,2 عاما (النساء: 83,5 عاما؛ الرجال: 78,6 عاما؛ تقديرات عام 2020).

*اللغات*: الإنكليزية أو الكريول الإنكليزية (74,70 في المائة)؛ والإسبانية أو الكريول الإسبانية (16,78 في المائة)؛ والفرنسية أو الكريول الفرنسية (6,57 في المائة)؛ ولغات أخرى (1,95 في المائة).

*العاصمة*: شارلوت أمالي.

*رئيس حكومة الإقليم*: الحاكم ألبرت برايان الابن (منذ كانون الثاني/يناير 2019).

*مندوبة الإقليم لدى كونغرس الولايات المتحدة*: ستيسي بلاسكيت (منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2018).

*الأحزاب السياسية الرئيسية*: الحزب الديمقراطي؛ حركة المواطنين المستقلين؛ الحزب الجمهوري.

*الانتخابات*: أجريت أحدث انتخابات عامة في تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

*الهيئة التشريعية*: هيئة أحادية المجلس (15 نائبا).

*نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي*: 30 336 دولاراً (تقديرات عام 2018 بسعره المربوط بالقوة الشرائية لعام 2009).

*الاقتصاد*: السياحة هي النشاط الاقتصادي الرئيسي، وهي تسهم بنسبة 80 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي وفي العمالة. ويتكون قطاع الصناعات التحويلية من تكرير النفط وتقطير الرم والمنسوجات والإلكترونيات والمستحضرات الصيدلانية وتجميع الساعات.

*الوحدة النقدية*: دولار الولايات المتحدة.

*معدل البطالة*: 9,4 في المائة (كانون الأول/ديسمبر 2020).

*نبذة تاريخية*: كانت الجزر تابعة للدانمرك من عام 1754 إلى عام 1917 (جزر الإنديز الغربية الدانمركية). وفي 31 آذار/مارس 1917، نقلت الحكومة الدانمركية ملكية الجزر إلى الولايات المتحدة. وأصبحت جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة منذ ذلك الوقت إقليما منظما غير مدمج تابعا للولايات المتحدة.

## أولا - المسائل الدستورية والسياسية والقانونية

- 1 - جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة هي إقليم منظم غير مدمج تابع للولايات المتحدة الأمريكية. وبموجب القانون التأسيسي لجزر فرجن (1936)، وصيغته المنقحة في عام 1954، والتعديلات اللاحقة على القانون التأسيسي المنقح لعام 1954، فإن للإقليم هيئة تشريعية، تعرف باسم مجلس الشيوخ، وهي هيئة أحادية المجلس، مكونة من 15 نائبا يُنتخبون بالاقتراع المباشر لولاية مدتها سنتان. وتوكل السلطة التنفيذية، منذ عام 1970، إلى حاكم يُنتخب هو ونائبه بالاقتراع المباشر من مرشحين من نفس الانتماء الحزبي لولاية مدتها أربع سنوات. ويُنتخب الحاكم لولايتين متتاليتين فقط. ويعيّن الحاكم رؤساء الإدارات التنفيذية، بعد استشارة الهيئة التشريعية وموافقتها، وهو يملك سلطة إقرار التشريعات أو نقضها وإصدار الأوامر التنفيذية.
- 2 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2018، انتُخب ألبرت برايان الابن حاكماً وتراجينزا روتش نائبا له لولاية مدتها أربع سنوات. وينتخب الإقليم أيضا مندوبا عنه في مجلس نواب الولايات المتحدة يحق له التصويت في اللجان. وقد فازت عضوة الكونغرس ستيسي بلاسكيت في الانتخابات التي أجريت في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 لتكون مندوبة لفترة رابعة. وأجريت أيضا انتخابات مجلس شيوخ الإقليم في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2020.
- 3 - ويتكون النظام القضائي للإقليم من محكمة محلية ومحكمة من الدرجة الثانية، فضلا عن محكمة عليا بدأت عملها في كانون الثاني/يناير 2007. والمحكمة العليا هي محكمة الاستئناف التي تنتظر في الطعون التي بنت فيها محكمة الدرجة الثانية. وقد ألغى إنشاء المحكمة العليا أي تدخل للقضاء الفيدرالي في المسائل القانونية ذات الطابع المحلي الصريف. وفي كانون الأول/ديسمبر 2012، وقّع رئيس الولايات المتحدة على مشروع القانون رقم 6116 الذي اعتمده مجلس النواب والذي يأذن للمحكمة العليا للولايات المتحدة بأن تجري مراجعة مباشرة للقرارات التي تتخذها المحكمة العليا لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة. وكانت مندوبة الإقليم لدى الكونغرس قد قدمت مشروع القانون.
- 4 - ومنذ أن نقحت حكومة الولايات المتحدة القانون التأسيسي لجزر فرجن في عام 1954، جرت أربع محاولات للاستعاضة عنه بدستور محلي يقرّه شعب الإقليم وينظم الأجهزة الداخلية للحكومة. ومع أن كونغرس الولايات المتحدة قد أذن في عام 1976 باعتماد دستور محلي بموجب القانون العام للولايات المتحدة 584-94، فإن أيا من المحاولات الأربع لم يكتب لها النجاح.
- 5 - وكما ورد في الماضي، اعتمد المؤتمر الدستوري الخامس في 26 أيار/مايو 2009 دستورا مقترحا لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة بأغلبية ثلثي الأصوات. وقُدّم الدستور المقترح إلى الحاكم في 31 أيار/مايو 2009. ويتضمن نص الدستور المقترح، الذي يقع في 27 صفحة ويتألف من ديباجة و 19 مادة، أحكاما عن شرعة الحقوق؛ ومبادئ الحكم، وفروع الحكومة وتقسيماتها الفرعية؛ وسكان جزر فرجن؛ والانتخابات؛ والتعليم؛ والشباب؛ والضرائب، والمسائل المالية والتجارية؛ والتنمية الاقتصادية؛ والصحة العامة والسلامة والرفاه؛ والثقافة؛ وحماية البيئة؛ والاستفتاءات والإلغاءات؛ وإنشاء لجنة استشارية معنية بالمركز السياسي. ويمكن الاطلاع على المزيد من التفاصيل في ورقات العمل السابقة.
- 6 - وفي 26 شباط/فبراير 2010، قدم رئيس الولايات المتحدة الدستور المقترح إلى الكونغرس، مؤيدا الاستنتاجات التي توصلت إليها وزارة العدل للولايات المتحدة والتي تفيد بأن عدة جوانب من النص المقترح ينبغي أن تخضع للتحليل وأن تُبدى تعليقات عليها، بما يشمل ما يلي: (أ) عدم وجود اعتراف صريح بسيادة

الولايات المتحدة على الإقليم وسيادة القانون الفيدرالي فيه؛ (ب) الأحكام التي تتعلق بإجراء انتخابات خاصة بشأن مركز إقليم جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة؛ (ج) الأحكام التي تخول مزايا قانونية لفئات معينة تحدد تبعاً لمكان الولادة وزمانها، أو زمان الإقامة، أو النسب؛ (د) شروط الإقامة للنهوض بمهام رسمية معينة؛ (هـ) الأحكام التي تكفل التمثيل التشريعي لبعض المناطق الجغرافية؛ (و) الأحكام التي تتناول المياه الإقليمية والموارد البحرية؛ (ز) عدم وضوح صياغة بعض أحكام شرعة الحقوق المقترحة؛ (ح) احتمال نشوء حاجة إلى إلغاء بعض القوانين الفيدرالية في حال اعتماد الدستور المقترح؛ (ط) أثر اتخاذ الكونغرس أو عدم اتخاذه لإجراء بشأن الدستور المقترح.

7 - وفي 11 أيلول/سبتمبر 2012، وقّع الحاكم على القانون رقم 7386 الذي يقضي بإنشاء هيئة تسمى مؤتمر التنقيح الخامس ويعقد اجتماعاتها، وهي هيئة مكونة من 30 مندوباً منتخباً للمؤتمر الدستوري الخامس إلى جانب خمسة محامين. وعُقد مؤتمر التنقيح الخامس في 1 تشرين الأول/أكتوبر وكُلف بالتصديق والموافقة، في موعد لا يتجاوز 31 تشرين الأول/أكتوبر وبأغلبية ثلثي أصوات جميع المندوبين، على النص النهائي لمشروع الدستور المنقح بما يتمشى مع المسائل التسع التي حددتها حكومة الولايات المتحدة (انظر الفقرة 6). وقد نص القانون على أنه إذا وافق مؤتمر التنقيح الخامس بحلول الموعد النهائي على اقتراح لمشروع دستور منقح، تعين على رئيس تلك الهيئة أن يعرضه على الحاكم ورئيس الولايات المتحدة. وإذا لم يُعتمد النص، يُحل كل من المؤتمر الدستوري الخامس ومؤتمر التنقيح الخامس وتمنح الهيئة التشريعية لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة السلطة الكاملة لتناول مسألة دستور الإقليم. غير أن نتائج مؤتمر التنقيح الخامس، كما ورد في ورقات العمل السابقة، كانت موضع جدل وظلت تنقفر إلى الوجود. وفي كانون الثاني/يناير 2013، أعرب الحاكم في خطابه عن مركز الإقليم عن الأمل في أن يجد الإقليم "الوسائل والشجاعة التي تقودنا من القانون التأسيسي إلى دستورٍ لجزر فرجن".

8 - ووفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، منح مكتب شؤون الجزر التابع لوزارة الداخلية جامعة جزر فرجن، في آذار/مارس 2016، مبلغ 250 000 دولار لإنشاء مكتب تقرير المصير والتطوير الدستوري. ويعمل المكتب مع أصحاب المصلحة الآخرين في جميع أنحاء الإقليم على معالجة مسألة تقرير المصير. وتشمل واجباته ومسؤولياته الرئيسية المركز السياسي والتنقيح الدستوري والبحث والتطوير والتعليم العام للجميع.

9 - وأقام الإقليم في سانت توماس احتفاله السنوي السادس والأربعين بيوم الصداقة بين جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة وجزر فرجن البريطانية في 19 تشرين الأول/أكتوبر 2019. ونتيح هذه المناسبة للإقليمين فرصةً لتجديد معارفهما القديمة ومناقشة التعاون المشترك والتفكير في التحديات العديدة التي يواجهها كل منهما. وبعد توقف دام عامين، في انتظار التعافي من إعصار إيرما وإعصار ماريما، جمع الاحتفال السنوي بين الأسر والأصدقاء الذين يفصل بينهم جسم مائي صغير.

10 - وفي الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي بشأن إنهاء الاستعمار التي عُقدت من 2 إلى 4 أيار/مايو 2019، قال نائب الحاكم إن جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة تتطلب تعاملًا منفصلاً في عملية إنهاء الاستعمار. ولاحظ أن كونغرس الولايات المتحدة الأمريكية سن تشريعاً يجيز صياغة دستور محلياً، ولكن هذا الدستور يتطلب موافقة الكونغرس. ومع ذلك، لن تؤيد الأمم المتحدة، عملاً بقرار الجمعية العامة 1514 (د-15)، قيام إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي باعتماد دستور يجب أن توافق عليه الدولة القائمة بالإدارة. وأضاف قائلاً إن حكومة الإقليم الحالية تترك الحاجة إلى أن يشرع الإقليم في حوار جديد ومُجدٍ بشأن مركزه، وهو ما ينبغي أن يتّوج بإجراء استفتاء على مركز الإقليم خلال فترة العضوية البالغة أربع

سنوات. وهناك تحديات تتعلق بمسألة الهوية، وينبغي أن يكون للسكان الأصليين الحق في الحصول على اعتراف خاص. ويرحب الإقليم بوجود الأمم المتحدة بوصفها صوتا موضوعيا وموثوقا فيما يتعلق بعملية إنهاء الاستعمار، وكذلك بالدعم المالي والموارد الأخرى التي يمكن أن تساعد في الدفع قدما بالحوار. وتابع قائلا إنه ينبغي للدولة القائمة بالإدارة أيضا أن تقدم الدعم المالي في هذا الصدد.

11 - وفي 7 أيار/مايو 2020، اعتمدت الهيئة التشريعية للإقليم قانونا ينص على إجراء استفتاء بشأن عقد مؤتمر دستوري للنظر في اعتماد القانون التأسيسي المنقح لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة أو أجزاء منه كدستور للإقليم. ووقع الحاكم مشروع القانون في 19 أيار/مايو 2020. وخلال الانتخابات العامة التي أجريت في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، سُئل الناخبون ما إذا كانوا يؤيدون قيام الهيئة التشريعية بسن تشريعات من أجل عقد مؤتمر دستوري لاعتماد القانون التأسيسي المنقح لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة (المرجع 497 Stat. 68) أو أجزاء منه كدستور لجزر فرجن. وصوتت أغلبية الناخبين بنسبة 72 في المائة بالإيجاب.

12 - ويتولى الفريق المشترك بين الوكالات المعني بالمناطق الجزرية، الذي أنشئ بموجب الأمر التنفيذي 13537 المؤرخ 14 نيسان/أبريل 2010، إسداء المشورة إلى رئيس الولايات المتحدة بشأن وضع أو تنفيذ السياسات المتعلقة بالمناطق الجزرية، والتماس المعلومات والمشورة فيما يتعلق بالمناطق الجزرية من حكامها وغيرهم من المسؤولين المنتخبين فيها ومن ممثلي الكيانات أو الأفراد الآخرين، والتماس المعلومات من الإدارات أو الوكالات التنفيذية لأغراض النهوض بمهامه، بغية الإساهام في كفالة التنسيق والتعاون بين الوكالات الفيدرالية في التصدي للمسائل التي تهم ساموا الأمريكية وغوام وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، في جملة مناطق أخرى. وفي عام 2020، عقد الفريق المشترك بين الوكالات في 11 شباط/فبراير جلسته العامة برئاسة مشتركة لوزير الداخلية ونائب مساعد الرئيس ومدير المكتب المعني بالشؤون الحكومية المشتركة بالبيت الأبيض، تم التركيز خلالها على مسائل التنمية الاقتصادية وقدرة المناطق الجزرية على الصمود. وحضر الجلسة حاكم جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة.

## ثانيا - الميزانية

13 - وفقا لحكومة الإقليم، بلغت الميزانية المقترحة لحكومة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة للسنة المالية 2021 ما قدره 1 224 532 219 دولارا، ويشمل هذا المبلغ 742 779 823 دولارا للصندوق العام، و 33 104 434 دولارا للصناديق الأخرى المعتمدة، و 290 906 550 دولارا للصناديق الفيدرالية غير المتعلقة بالكوارث. وتبدأ السنة المالية في 1 تشرين الأول/أكتوبر وتنتهي في 30 أيلول/سبتمبر. وتشمل المصادر الرئيسية للإيرادات ضريبة الدخل الفردية، وضريبة دخل الشركات، وضريبة الممتلكات العقارية، وضريبة الإيرادات الإجمالية.

14 - ووفقا لتقرير أعدته دائرة البحوث في الكونغرس في حزيران/يونيه 2018، بعنوان "الظروف الاقتصادية والمالية في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة"، تسببت الأضرار الناجمة عن إعصار إيرما وإعصار ماريا، اللذين ضربا الإقليم في أيلول/سبتمبر 2017، في إثارة تحديات اقتصادية واجتماعية إضافية أمام الإقليم. وقد انخفضت الإيرادات العامة إلى النصف في أعقاب الإعصارين. فاقتصاد الإقليم كان يعتمد اعتمادا كبيرا على السياحة والأنشطة التجارية ذات الصلة بها، مما جعله أكثر عرضة لآثار الأعاصير من الكيانات ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا. وشملت المساعدة الفيدرالية في حالات الكوارث تقديم المعونة إلى المؤسسات العامة، مثل منح القروض الطويلة الأجل لحكومة الإقليم ولمستشفيات؛ وتقديم القروض والمنح

للأفراد والأعمال التجارية الصغيرة؛ والتشغيل المباشر لوكالات فيدرالية منها الوكالة الفيدرالية لإدارة الطوارئ، وفيلق الهندسة في جيش الولايات المتحدة، وخفر سواحل الولايات المتحدة. وجرت زيادة التمويل الموجه نحو الإغاثة في حالات الكوارث من مخصصات تكميلية.

15 - وأنشئ مكتب جزر فرجن لاستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث في شباط/فبراير 2019 في إطار هيئة المالية العامة لجزر فرجن. ويعمل المكتب بوصفه مركز تنسيق التمويل الفيدرالي البالغ 8 بلايين دولار المرتقب تلقيه في إطار دعم التعافي من الدمار الذي خلفه إعصارا عام 2017. وبموجب أمر تنفيذي صادر عن الحاكم، يشرف المكتب على جميع برامج التمويل الفيدرالية الموجهة للمساعدة في حالات الكوارث في الإقليم، وأكبر هذه البرامج هي كما يلي: برنامج منح المساعدة العامة، وبرنامج منح التخفيف من آثار المخاطر، والإغاثة الإجمالية للتنمية المجتمعية - استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث، والإدارة الفيدرالية للطرق السريعة - الإغاثة في حالات الطوارئ.

16 - ووفقا لما جاء في التقرير المرحلي المتعلق بالتعافي من إعصار إيرما وإعصار مارييا، الصادر عن مكتب استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث في أيلول/سبتمبر 2020، يواصل الإقليم العمل مع الحكومة الفيدرالية وأصحاب المصلحة الآخرين لإحراز التقدم في إنجاز المشاريع الرئيسية وتسوية المسائل المعقدة. وأفاد هذا التقرير بأن الإقليم تلقى 3,5 بلايين دولار من التمويل الفيدرالي المتوقع.

## ثالثا - الظروف الاقتصادية

### ألف - لمحة عامة

17 - في 17 كانون الأول/ديسمبر 2019، أصدر مكتب التحليل الاقتصادي في الولايات المتحدة تقديرات الناتج المحلي الإجمالي لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة لعام 2018، بالإضافة إلى تقديرات الناتج المحلي الإجمالي بحسب الصناعة والتعويضات بحسب الصناعة لعام 2017. وأشار المكتب إلى أن الإقليم تعرض لأضرار كبرى بسبب إعصارين كبيرين في أيلول/سبتمبر 2017، الأمر الذي أثر على توافر مصادر البيانات المختلفة المستخدمة لتقديرات الناتج المحلي الإجمالي، بما في ذلك البيانات المالية لحكومة الإقليم ووكالاتها المستقلة. وأشارت التقديرات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي زاد بنسبة 1,5 في المائة في عام 2018، بعد أن انخفض بنسبة 0,6 في المائة في عام 2017. ويعكس نمو اقتصاد الإقليم الزيادات في الإنفاق الحكومي، والاستثمار الثابت الخاص، والإنفاق الاستهلاكي. وقوبلت الزيادات جزئياً بانخفاض في صادرات الخدمات. وزاد إنفاق حكومة الإقليم بنسبة 38,7 في المائة، مما يعكس الإنفاق على أنشطة التصدي لآثار الإعصارين والتعافي منها الممولة بشكل كبير من منح المساعدة العامة المقدمة من الوكالة الفيدرالية لإدارة حالات الطوارئ. وشملت المشاريع الرئيسية الأشغال الطارئة والتصليلات الطويلة الأجل المتعلقة بالنظام الكهربائي. وزاد إنفاق الحكومة الفيدرالية بشكل كبير أيضا نتيجة لأنشطة استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث، التي شملت إزالة الحطام وتنظيف الانسكابات النفطية. وزاد الاستثمار الثابت الخاص بنسبة 51,4 في المائة، مما يعكس نمو في مشتريات المؤسسات من المعدات ونمو في أعمال التشييد، بما في ذلك المنازل. ودعمت المنح الفيدرالية إعادة الإعمار وأعمال التصليح الرئيسية للأعمال التجارية والمنازل التي دُمرت أو تضررت بشدة من جراء إعصاري عام 2017. وزاد أيضا الإنفاق الاستهلاكي، مما يعكس نمو في مشتريات الأسر المعيشية من السلع، بما في ذلك السيارات والأغذية.

18 - وفيما يخص السنة المالية 2020، انخفض معدل العمالة في قطاع الخدمات المالية بنسبة 2,8 في المائة ليبلغ عدد الوظائف فيه 1 795 وظيفة بعد أن كان 1 846 وظيفة في السنة المالية 2019. وكان عدد الوظائف في قطاع الخدمات المالية قبل إعصاري عام 2017 يبلغ في المتوسط 2 400 وظيفة. غير أنه منذئذ، طلبت عدة كيانات عاملة في قطاع الخدمات المالية من لجنة التنمية الاقتصادية في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة تمكينها من إجراء تخفيضات مؤقتة في عدد العاملين لديها أثناء إعادة هيكلة عملياتها.

19 - ووافقت وزارة الخزانة في الولايات المتحدة على 14 حياً في مقاطعة سانت توماس وسانت جون بوصفها مناطق فيدرالية مشمولة بالفرص. وتم إنشاء المناطق المؤهلة المشمولة بالفرص، وهي مجتمعات محلية تعاني من ضائقة اقتصادية تكون فيها الاستثمارات الجديدة مؤهلة، في ظروف معينة، للحصول على معاملة ضريبية تفضيلية، وفقاً لقانون الوظائف وتخفيض الضرائب لعام 2017. ويهدف البرنامج إلى تشجيع الاستثمار في المجتمعات المحلية التي تُعَيَّن بوصفها مجتمعات تعاني من ضائقة اقتصادية عن طريق السماح للمستثمرين الذين يعيدون استثمار عائدات الأرباح الرأسمالية في عقارات أو أعمال تجارية مؤهلة موجودة في المناطق المعيّنة المشمولة بالفرص بتأجيل وخفض ما يُفرض عليهم من ضرائب على الأرباح الرأسمالية. ويرى المسؤولون الحكوميون المحليون أن البرنامج مكمل لبرنامج لجنة التنمية الاقتصادية. وبموجب القانون الضريبي الجديد، يجوز للمستثمرين من الولايات المتحدة الذين يستثمرون في ممتلكات مؤهلة في منطقة مشمولة بالفرص تأجيل ضريبة الأرباح الرأسمالية على الاستثمار الجديد لمدة تصل إلى سبع سنوات؛ وتخفيض حجم تلك الأرباح الرأسمالية بنسبة تصل إلى 15 في المائة؛ وعدم دفع ضريبة فيدرالية على الأرباح الرأسمالية لدى أي ارتفاع في قيمة ذلك الاستثمار الجديد. ووافقت وزارة الخزانة على إنشاء مناطق مشمولة بالفرص في ساموا الأمريكية وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة وغيرها. وتشمل هذه المناطق في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة كريشتستيد وكامل الطرف الغربي لسانت كروا، فضلاً عن معظم النصف الجنوبي من سانت توماس. وتُعيَّن المناطق المؤهلة المشمولة بالفرص لمدة 10 سنوات.

20 - ووفقاً لشعبة البحوث الاقتصادية بمكتب الإدارة والميزانية لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، دخل الإقليم، بعد إعصاري عام 2017، فترة من التعافي الاقتصادي يعود الفضل في معظمه إلى المساعدة الفيدرالية المقدمة في حالات الكوارث، وتزايد الإنفاق في القطاع السياحي، والأنشطة المتصلة بتشييد المصفاة. غير أن فترة التعافي انتهت فجأة في آذار/مارس 2020 بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). فقد أصدر الحاكم، سعياً منه إلى إبطاء انتشار كوفيد-19، أمراً تنفيذياً محلياً يفرض ملازمة المنزل في الإقليم. وأدى ذلك إلى وقف النشاط الاقتصادي حتى حزيران/يونيه 2020. واتخذت حكومة الإقليم عدة مبادرات لحفز الأعمال التجارية وتخفيف الآثار الاقتصادية على السكان. ولا تزال لدى الإقليم شواغل على المدى الطويل على صعيدي المالية والميزانية. وعلاوة على ذلك، ليس من المؤكد ضمان الاستدامة المالية لنظام المعاشات التقاعدية لحكومة الإقليم في عام 2021.

21 - واقتصاد الإقليم، وفقاً لما ذكرته حكومة الإقليم، اقتصاد صغير مفتوح يعتمد على السياحة وصادرات الرم. وهو عرضة للصدمات الخارجية، ويعاني من تقلبات في معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي. حيث كانت معدلات النمو الحقيقي في الفترة 2008-2018 إيجابية في خمس سنوات وسلبية في ست سنوات. وشهد الاقتصاد ثلاث صدمات كبرى أدت إلى انتكاسات اقتصادية (الركود المالي لعام 2008، وإغلاق مصفاة النفط هونسا على امتداد عامي 2012 و 2013، وإعصارا عام 2017) أسفرت عن أضرار اقتصادية تقدر بـ 10,76 بلايين دولار. ولا تزال التحديات الرئيسية التي تواجه الاقتصاد تكمن في

سبل تنويع الهيكل الاقتصادي، واستحداث وظائف تؤدي عنها أجور أفضل، وخفض أعباء الدين العام، وتحسين الوضع المالي لحكومة الإقليم، وتحسين القدرة التنافسية، وتحسين نوعية الخدمات العامة.

22 - وفي 20 تشرين الأول/أكتوبر 2020، أعلن الحاكم عن التكليف بوضع خطة للتنمية الاقتصادية للإقليم مدتها 20 عاماً. والغرض من الخطة هو وضع خريطة طريق لاقتصاد متنوع قائم على الاكتفاء الذاتي ومزدهر، ويتوقع أن تركز الخطة على النهوض الاقتصادي في خمسة مجالات رئيسية: الخدمات والتكنولوجيا والطاقة والزراعة والصناعة التحويلية.

## باء - السياحة

23 - وفقاً للدولة القائمة بالإدارة، أثرت توجيهات الاحتماء داخل المبنى الصادرة عن الولايات المتحدة وبلدان أخرى على سفر السياح إلى الإقليم. ففي السنة المالية المنتهية في أيلول/سبتمبر 2020، انخفض عدد الزوار بنسبة 36,2 بالمائة أو بما عدده 1 342 229 زائراً مقابل 2 104 547 زائراً خلال نفس الفترة من السنة المالية 2019. وانخفض عدد الزوار الوافدين جوا بنسبة 30,5 في المائة، من 637 876 زائراً إلى 445 409 زائرين. وتشير بيانات ما قبل الجائحة إلى أن الإقليم كان يشهد نمواً إيجابياً في عدد الوافدين جواً. وأثر أمر ملازمة المنزل على السفر خلال الفترة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه 2020. وبلغ المتوسط الأسبوعي لعدد المقاعد المتاحة على متن الرحلات اليومية المنتظمة الوافدة من خارج منطقة الكاريبي خلال الأسبوع الأول من أي شهر خلال هذه الفترة 7 340 مقعداً، مقارنة بالمتوسط البالغ 13 380 مقعداً خلال الفترة نفسها في عام 2019، أي ما يمثل انخفاضاً نسبته 45,3 بالمائة. ومع ذلك، وفي نهاية السنة المالية 2020 كان المتوسط الأسبوعي لعدد المقاعد المتاحة قد بلغ 12 730 مقعداً مقابل 12 630 مقعداً في السنة المالية 2019. وخلال السنة المالية 2020، بلغ عدد ركاب الرحلات البحرية السياحية 898 820 مسافراً مقابل 1 466 670 مسافراً خلال السنة المالية السابقة، أي ما يمثل انخفاضاً نسبته 38,7 في المائة.

24 - وخلال إغلاق الإقليم للفترة الممتدة من آذار/مارس إلى حزيران/يونيه 2020 نتيجة للجائحة، أفاد قطاع الترفيه والضيافة بأن متوسط صافي الوظائف بلغ 4 900 وظيفة، أي ما يمثل انخفاضاً نسبته 9,7 في المائة عن نفس الفترة من السنة المالية 2019.

## جيم - الصناعات التحويلية والتشييد

25 - وفقاً لشعبة البحوث الاقتصادية، تواصل في السنة المالية 2020 تسجيل نمو في وظائف قطاع التشييد نتيجة لاستمرار إصلاح البنى التحتية المرتبط بالكوارث وأعمال التشييد الحديثة المتصلة باستئناف تشغيل مصفاة محطات لايم تري باي. فقد ارتفع عدد الوظائف في قطاع التشييد عند نهاية السنة المالية 2020 إلى 3 765 وظيفة، أي ما يمثل زيادة بنسبة 49,8 بالمائة عن مجموع الوظائف المبلغ عنها في السنة المالية 2019 وعددها 2 513 وظيفة. ويمثل قطاع التشييد الآن 9 في المائة من العمالة غير الزراعية. وفي السنوات السابقة، لم يكن قطاع التشييد في الإقليم يمثل سوى 4 في المائة من العمالة غير الزراعية.

26 - ووفقاً لشعبة البحوث الاقتصادية، يتكون قطاع صناعة الرّم من شركتين. وتبلغ القدرة الإنتاجية المشتركة لمعملي التقطير 29 مليون غالون كحولي من الرّم سنوياً. ويصدر الرّم المنتج في الإقليم إلى الولايات المتحدة بشكل رئيسي ويباع بالجملة إلى مؤسسات التعبئة المحلية والإقليمية التي تبيعه تحت

مجموعة متنوعة من العلامات التجارية. وفي السنة المالية 2020، بلغ مجموع الشحنات 19,9 مليون غالون كحولي. وتقوم الحكومة الفيدرالية بفرض وجباية ضرائب فيدرالية على مبيعات الرم المنتج في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة والمصدر إلى الولايات المتحدة. وتلقى الإقليم 256,8 مليون دولار من ضرائب المبيعات عن السنة المالية 2019، ومن المتوقع أن يتلقى 230,9 مليون دولار عن السنة المالية 2020.

27 - وقد أفادت الدولة القائمة بالإدارة بأن وزارة داخلية الولايات المتحدة تحوز، في نهاية الربع الثالث من السنة المالية 2020، ما يقرب من 138,6 مليون دولار من مدفوعات الضريبة المحصلة عن الرم لأجل التحويل لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة.

## دال - التجارة والنقل والمرافق العامة

28 - يبلغ طول الطرق البرية في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة نحو 1 250 كيلومترا. وينعم الإقليم أيضاً بأحد أكثر الموانئ الطبيعية عمقا في منطقة البحر الكاريبي ويحتل موقعا استراتيجيا على طول ممر أنيغادا، وهو مسار رئيسي للسفن المتجهة إلى قناة بنما. ولدى الإقليم خمسة مرافق رئيسية لرسو السفن قادرة على استقبال السفن السياحية وبعض السفن التابعة لسلاح البحرية. وتوجد ثلاثة من هذه المراسي في سانت كروا، وهي ساوث شور وغالوز باي وفريدريكستيد. ويوجد المرسيان الآخران في سانت توماس، وهما المرفقان اللذان تشغلهما في كراون باي هيئة موانئ جزر فرجن، وهي وكالة حكومية شبه مستقلة، وشركة ويست إندين (West Indian Company) التي تملكها جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة.

29 - ووفقا للتقرير المرحلي لعام 2020 الذي أعده مكتب استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث (انظر الفقرة 16 أعلاه)، ألحق إعصارا عام 2017 أضرارا شملت أكثر من 90 في المائة من خطوط الكهرباء الممدودة فوق الأرض وأسفرا عن سقوط أكثر من نصف مجموع أعمدة الكهرباء الخشبية. وتركزت جهود الإنعاش الأولية على توفير الطاقة دون انقطاع للمستشفيات واستئناف توفير الطاقة لمحطات معالجة المياه والمرافق الحيوية الأخرى، ثم أخيرا للمساكن الشخصية والأعمال التجارية. وخطة المرونة الخاصة بهيئة المياه والكهرباء في جزر فرجن متعددة الأوجه، حيث تتطوي على مشاريع جارية للتخفيف من الآثار تبلغ قيمتها أكثر من 742 مليون دولار، وتشمل ما يلي: (أ) زيادة إمدادات الطاقة تحت الأرض؛ (ب) نصب أعمدة الكهرباء المركبة؛ (ج) تدعيم الهياكل الأساسية؛ (د) توفير مولدات كهرباء احتياطية في حالات الطوارئ. وتواصل الهيئة العمل على تحقيق هدفها المتمثل في التحول إلى استخدام خطوط الكهرباء الممدودة تحت الأرض لإمداد 50 في المائة من العملاء بالكهرباء، مع استخدام الأعمدة المركبة فوق الأرض لوصل ما تبقى من العملاء. وتم نصب أكثر من 2 500 عمود مركب مصنفة لمقاومة رياح تصل سرعتها إلى 200 ميل في الساعة في جميع أنحاء الإقليم.

30 - ووفقا لشعبة البحوث الاقتصادية، بلغ متوسط عدد الوظائف في قطاع التجارة والنقل والمرافق العامة 6 661 وظيفة خلال السنة المالية 2020 بأكملها، مقابل 7 073 وظيفة خلال الفترة نفسها من السنة السابقة، أي بانخفاض قدره 20,5 في المائة.

## هاء - الزراعة ومصائد الأسماك

31 - توفر وزارة الزراعة في جزر فرجن الخدمات الزراعية الأساسية والدعم التقني للمجتمع الزراعي في الإقليم. وتتمثل المسؤوليات الرئيسية للوزارة في توسيع نطاق الأنشطة الزراعية المتصلة بإنتاج السلع الزراعية

وتسويقها، وتجهيز المنتجات الزراعية في جميع أنحاء الإقليم؛ وإنفاذ قوانين حماية البيئة المتصلة بالأراضي والمياه والتربة؛ وإنفاذ الممارسات التنظيمية المتصلة بالخدمات البيطرية.

## رابعاً - الظروف الاجتماعية

### ألف - العمل

32 - وفقاً لشعبة البحوث الاقتصادية، بلغ خلال السنة المالية 2020 عدد العاملين في وظائف مدنية 41 297 شخصاً. ويمثل هذا العدد زيادة بنسبة 2 في المائة عن عدد العاملين في نفس الفترة من السنة المالية 2019 البالغ 40 493 شخصاً. وبلغ معدل البطالة في الإقليم في السنة المالية 2020 نسبة 9,4 في المائة، مقارنة بنسبة 6,0 في المائة في السنة المالية 2019.

33 - وزاد عدد مطالبات التأمين ضد البطالة الشهرية ليلعب في المتوسط 704 مطالبات خلال السنة المالية 2020، مقابل ما متوسطه 137 مطالبة تم الإبلاغ عنها خلال الفترة نفسها قبل عام واحد. وتعزى هذه الزيادة في المطالبات الأولية بالاستحقاقات إلى فقدان الوظائف خلال سريان أمر ملازمة المنزل الأول الصادر محلياً في آذار/مارس 2020 بسبب تفشي جائحة كوفيد-19 في العالم. وبلغ متوسط معدل البطالة في الإقليم في الفترة الممتدة من نيسان/أبريل إلى تموز/يوليه 2020 ما نسبته 12,2 في المائة. وفي مقاطعة سانت كروا، بلغ معدل البطالة 9,8 في المائة، بينما بلغ في مقاطعة سانت توماس وسانت جون 13,8 في المائة.

34 - وقد مُنح أصحاب الأعمال التجارية الصغيرة الذين يحتاجون إلى المساعدة بسبب الجائحة فرصة التقدم بطلب الاستفادة من برنامج حماية الراتب الفيدرالي الذي عرضته الإدارة المعنية بشؤون الأعمال التجارية الصغيرة في الولايات المتحدة. ووفقاً لتقرير صادر عن هذه الإدارة بشأن البرنامج، حصل ما يقرب من 2 000 من الأعمال التجارية الصغيرة في الإقليم على قروض من خلال هذا البرنامج مجموعها 127,8 مليون دولار حتى آب/أغسطس 2020.

### باء - التعليم

35 - التعليم في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة إلزامي ومجاني لجميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 سنوات و 16 سنة. وتتألف إدارة التعليم في الإقليم من وكالة التعليم الحكومية ووكالتين محليتين للتعليم، إحداهما لمقاطعة سانت توماس وسانت جون والأخرى لمقاطعة سانت كروا. ولدى كل مقاطعة مدرستان ثانويتان و 3 مدارس متوسطة و 10 مدارس ابتدائية. ولدى جامعة جزر فرجن مجمع جامعي في كل من سانت توماس وسانت كروا، ويبلغ مجموع طلاب الدوام الكامل والدوام الجزئي في المجمعين نحو 2 500 طالب.

36 - ووفقاً للتقرير المرحلي المتعلق بالتعافي لعام 2020 الذي أعده مكتب استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث (انظر الفقرة 16 أعلاه)، تم الانتهاء في 30 حزيران/يونيه 2020 من وضع خطة رئيسية للمرافق التعليمية، للاسترشاد بها في استثمار الأموال المتأتية من المساعدة الفيدرالية على التعافي المتوقع الحصول عليها لإعادة بناء النظام التعليمي، وذلك بعد عرضها على أنظار الجمهور والهيئة التشريعية والحاكم.

37 - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، بلغ في السنة الدراسية 2019-2020 عدد الطلاب المسجلين 10 907 طلاب: 5 492 طالباً في مقاطعة سانت كروا و 5 415 طالباً في مقاطعة سانت توماس وسانت

جون. ويمثل هذا العدد الإجمالي زيادة بنحو 189 طالبا عن السنة الدراسية 2018-2019. وقدمت دورات للتعليم الأساسي للكبار والتعليم الثانوي للكبار في كلتا المقاطعتين في إطار برنامج تعليم الكبار. وتم إصدار ما مجموعه 275 شهادة لخريجي برنامج التعليم المهني والتقني في حزيران/يونيه 2020.

38 - وأصدرت إدارة التعليم بالإقليم في 13 آب/أغسطس 2020 دليل إعادة فتح المدارس العامة افتراضيا. وفي 14 كانون الثاني/يناير 2021، أعلنت الإدارة أن المدارس العامة ستفتح أبوابها مجددا على أساس التناوب على مدى شهري شباط/فبراير وآذار/مارس باستخدام نموذج تعليمي مختلط، بحيث يتلقى بعض الطلاب الدروس شخصيا ويواصل بعضهم الآخر التعلم من المنزل. وفي 29 كانون الثاني/يناير 2021، أعلن الحاكم رسميا عن إطلاق برنامج لتعويض أخصائيي التربية بالمدارس العامة عن النفقات التي تحملوها من أموالهم الخاصة فيما يتصل بالتعليم عن بعد خلال السنة الدراسية 2020-2021.

## جيم - الصحة العامة

39 - لدى إدارة الصحة في الإقليم مرافق في سانت توماس وسانت جون وسانت كروا، فضلا عن مرفق للرعاية الطويلة الأجل في سانت توماس. وتشمل جهود التوعية الخدمات التعليمية والوقائية والعلاجية باستخدام العيادات والتقسيمات الفرعية لمعالجة مسائل صحة الأم والطفل، وتنظيم الأسرة، والصحة البيئية، والأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي، وفيروس نقص المناعة البشرية، والسل، والصحة العقلية، وتعاطي المخدرات. وتدير الإدارة 33 مركزاً للأنشطة و 16 برنامجاً فيدراليا تحت إشراف مفوضية الصحة، وكذلك أقساما تتناول الشؤون المالية وخدمات الدعم وخدمات الصحة العامة وتعزيز الصحة والإحصاءات.

40 - ووفقا للتقرير المرحلي لعام 2020 الذي أعده مكتب استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث (انظر الفقرة 16 أعلاه)، وافقت الوكالة الفيدرالية لإدارة حالات الطوارئ في الولايات المتحدة على الاستبدال الكامل لمستشفى الحاكم خوان ف. لويس ومركز تشارلز هاروود الطبي في سانت كروا، وعلى الترميم الكامل لجميع مكونات مركز شنيدر الطبي الإقليمي. وسعيا إلى تيسير إقامة نظام متكامل تماما للمستشفيات وكفالة الاتساق في الأخذ بالمعايير، أنشئ فريق إعادة بناء المستشفيات على نطاق الإقليم ككل للإشراف على جميع عمليات التصميم والتشييد المتعلقة بترميم المرافق التي تضررت من جراء العواصف.

41 - وأعلن الحاكم حالة الطوارئ في 13 آذار/مارس 2020 بعد تأكيد تسجيل أول حالة كوفيد-19 في الإقليم، وأعقب ذلك صدور أمر بملازمة المنزل وتدابير أخرى. ووضعت خطة استشارية من خمس مراحل لاستئناف تشغيل جميع العمليات في الإقليم بأمان وهي: الحجر الصحي الكامل؛ وملازمة المنزل؛ والبقاء في المنزل أسلم؛ وفتح الأبواب؛ والوضع الطبيعي الجديد. وحتى 15 شباط/فبراير 2021، كان الإقليم في مرحلة "البقاء في المنزل أسلم".

42 - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، قدمت حكومة الولايات المتحدة مساعدة مالية كبيرة إلى جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة لمساعدة الإقليم في التصدي لجائحة كوفيد-19. فقد تضمن قانون المعونة والإغاثة والأمن الاقتصادي في مواجهة فيروس كورونا تمويلا بمبلغ 55 مليون دولار لمساعدة المناطق الجزرية، ومنها جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، لدعم الجهود الرامية إلى التأهب لجائحة كوفيد-19 والوقاية منها والتصدي لها. وشملت الإجراءات التي اتخذتها كل وكالة من الوكالات فيما يخص جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- (أ) قدمت وزارة الداخلية في الولايات المتحدة، بحلول أواخر نيسان/أبريل 2020، 7,8 ملايين دولار في شكل تمويل مقدم بموجب قانون المعونة والإغاثة والأمن الاقتصادي في مواجهة فيروس كورونا؛
- (ب) قدمت وزارة الصحة والخدمات الإنسانية في الولايات المتحدة ومراكز مكافحة الأمراض والوقاية أكثر من 1,7 مليون دولار لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة من خلال قانون المعونة والإغاثة والأمن الاقتصادي في مواجهة فيروس كورونا؛
- (ج) أصدرت الإدارة المعنية بشؤون الأعمال التجارية الصغيرة، بحلول منتصف نيسان/أبريل 2020، قروضا تفوق 62,2 مليون دولار لفائدة 240 من الأعمال التجارية الصغيرة في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة. وفي 21 آذار/مارس 2020، أعلنت هذه الإدارة حالة الكارثة الاقتصادية في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة بناء على طلب الحاكم، مما أفسح المجال أمام الأعمال التجارية الصغيرة في جميع أنحاء الإقليم للحصول على قروض منخفضة الفائدة. وحتى 19 نيسان/أبريل 2020، كانت الإدارة المعنية بشؤون الأعمال التجارية الصغيرة قد وافقت على 404 سلف في إطار قروض مواجهة الآثار الاقتصادية الناجمة عن الكوارث تصل قيمة كل منها 10 000 دولار لفائدة الأعمال التجارية الصغيرة في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة التي تأثرت بكوفيد-19، بقيمة إجمالية قدرها 1,7 مليون دولار. ولا يلزم تسديد هذه السلف التي أذن بها بموجب قانون المعونة والإغاثة والأمن الاقتصادي في مواجهة فيروس كورونا؛
- (د) بحلول أواخر نيسان/أبريل 2020، صرفت وزارة الخزانة ودائرة الإيرادات الداخلية أكثر من 267 000 من مدفوعات الأثر الاقتصادي المشتركة، بقيمة إجمالية تفوق 501 مليون دولار، للأفراد المؤهلين في جميع الأقاليم وفي الخارج، بما في ذلك جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة؛
- (هـ) أتاحت وزارة الإسكان والتنمية الحضرية أكثر من 1,8 مليون دولار، ضمن تمويل مواجهة كوفيد-19، لجهات مستفيدة في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة عن طريق التراخيص الصادرة بموجب قانون المعونة والإغاثة والأمن الاقتصادي في مواجهة فيروس كورونا؛
- (و) وسعت وزارة العمل في الولايات المتحدة نطاق الإجازة المرضية والأسرية والطبية المدفوعة الأجر، ومنحت حتى أواخر نيسان/أبريل 2020 أكثر من 174 000 دولار في شكل منح إدارية طارئة للتأمين من البطالة إلى جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة؛
- (ز) أعلنت وزارة التعليم، بحلول نيسان/أبريل 2020، عن مخصصات من صندوق التعليم العالي للإغاثة في حالات الطوارئ المنشأ بموجب قانون المعونة والإغاثة والأمن الاقتصادي في مواجهة فيروس كورونا يزيد مبلغها الإجمالي على 1,7 مليون دولار لدعم طلاب التعليم لما بعد المرحلة الثانوية ومؤسسات التعليم العالي في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة؛
- (ح) خلال الفترة نفسها، خصصت وزارة النقل أكثر من 4,1 ملايين دولار من أموال إدارة النقل الفيدرالية لمساعدة نظم النقل العام في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة على مواجهة التحديات التي يطرحها كوفيد-19، ومنحت أكثر من 41,1 مليون دولار من تمويل إدارة الطيران الفيدرالي للمساعدة في تمويل التشغيل المستمر للمطارات في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة وتعويضها عن الخسارة في الإيرادات؛

(ط) خلال الفترة نفسها، خصصت وزارة العدل أكثر من 2,9 مليون دولار لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة من خلال برنامج التمويل التكميلي لحالة الطوارئ المتعلقة بفيروس كورونا لدعم حكومة الإقليم في التصدي للجائحة.

#### دال - الجريمة ومنع الجريمة

43 - وفقا للميزانية التنفيذية المقترحة للسنة المالية 2021، تتمثل مهمة إدارة شرطة جزر فرجن في حماية الأرواح والممتلكات وضمان بيئة آمنة ومأمونة. ويتمثل التركيز الرئيسي للإدارة في توفير خدمات الشرطة الأساسية، وهي الحفاظ على رقابة الشرطة وزيادتها، وتوفير الاستجابة السريعة للحوادث وطلبات المساعدة، والتحقيق الفعال في الجرائم وحلها، وإلقاء القبض على المجرمين في الوقت المناسب. وتتألف الإدارة من سبع شعب: مكتب المفوض، وشعبة عمليات الشرطة - سانت توماس - ووتر آيلند، وشعبة الدعم الإداري واللوجستيات، وشعبة عمليات الشرطة - سانت كروا، وشعبة السلامة على الطرق السريعة، وشعبة التدريب، وشعبة عمليات الشرطة - سانت جون.

#### خامسا - حماية البيئة والتأهب للكوارث

44 - تقع المسؤولية عن ضمان قدرة الإقليم على الصمود أمام الكوارث على عاتق وكالة إقليم جزر فرجن لإدارة الطوارئ. وتكفل الوكالة قدرة الإقليم على التعافي السريع من الكوارث الكبيرة والصغيرة عن طريق تقييم المخاطر والتخفيف منها، وتعزيز التأهب، وضمان الاستجابة الفعالة، وبناء القدرة على التعافي.

#### سادسا - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

45 - جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة هي عضو منتسب في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويتمتع الإقليم بمركز مراقب لدى كل من رابطة الدول الكاريبية وتحالف الدول الجزرية الصغيرة، الذي يعمل كمنتدى لتعزيز العمل في مجال القضايا البيئية، بما في ذلك تغير المناخ. وتفيد المعلومات التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة بأن جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة حظيت في عام 2009 بالموافقة على قبولها كحكومة إقليمية ذات مركز مراقب لدى منظمة دول شرق البحر الكاريبي.

46 - ويشارك الإقليم في اجتماعات مجلس جزر فرجن المشترك بين جزر فرجن البريطانية وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة بهدف تناول المصالح والتحديات المتبادلة ودعم وتعزيز التعاون بين الإقليمين. وتشمل الموضوعات التي تم تناولها في الاجتماعات إنفاذ القانون، واستخدام مراكب التنزه، ورياضة صيد الأسماك، والمسائل البحرية الأخرى، والتعاون في مجال السياحة والطاقة والمرافق العامة والثقافة والتعليم. وعُقد الاجتماع الثامن لمجلس جزر فرجن المشترك بين الإقليمين في 4 شباط/فبراير 2020 في تورتولا، بجزر فرجن البريطانية. وناقش المجلس الاستراتيجيات السياحية وإمكانيات التعاون الإقليمي في مجال التسويق السياحي، وتطوير المطارات والموانئ البحرية، والتعاون الإقليمي بين شركات اليخوت المستأجرة، وأمن الحدود ومصائد الأسماك، والتهديد المحتمل لكوفيد-19.

## سابعاً - مركز الإقليم في المستقبل

### ألف - موقف حكومة الإقليم

47 - يبين الفرع الأول التطورات المتعلقة بالمناقشات التي جرت بشأن مركز جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة في المستقبل.

### باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

48 - في رسالة مؤرخة 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2006 موجهة إلى مندوب ساموا الأمريكية لدى مجلس النواب في الولايات المتحدة، أوضح وزير الخارجية المساعد للشؤون التشريعية، موقف حكومة الولايات المتحدة. وأشار إلى أن مركز المناطق الجزرية فيما يتعلق بعلاقاتها السياسية مع الحكومة الفيدرالية بشأن داخلي يهم الولايات المتحدة، ولا يدخل في اختصاص اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. وذكر أن اللجنة الخاصة لا تتمتع بأي سلطة لتغيير العلاقة بين الولايات المتحدة وتلك الأقاليم بأي شكل من الأشكال، ولا تشمل ولايتها حمل الولايات المتحدة على الدخول في مفاوضات بشأن مركز تلك الأقاليم. وذكر أيضاً أن الحكومة الفيدرالية تقوم في الوقت نفسه، وفقاً لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة المتصلة بتزويد الأمم المتحدة بانتظام بالمعلومات الإحصائية وغيرها من المعلومات ذات الطابع التقني المتعلقة بالأحوال الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، بتقديم تقارير مستكملة سنوية بشأن الأقاليم التابعة لإدارتها إلى اللجنة الخاصة كدليل على تعاون الولايات المتحدة كدولة قائمة بالإدارة ولتصحيح أي أخطاء في المعلومات ربما وصلت إلى اللجنة الخاصة من مصادر أخرى.

49 - وفي الجلسة العاشرة للجنة الرابعة، المعقودة في 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، كرر ممثل الولايات المتحدة الإعراب عن قلق وفد بلده لأن مشاريع القرارات المزمع اعتمادها في الجلسة تولى أهمية مبالغاً فيها للاستقلال بوصفه خياراً واحداً يناسب الجميع لمركز الأقاليم التي تسعى إلى تقرير المصير. وذكر أنه وفقاً لما ورد في إعلان عام 1970 بشأن مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، يمكن للشعب إقليم لا يتمتع بالحكم الذاتي أن يختار على نحو مقبول الارتباط الحر كبديل عن الاستقلال أو أي وضع سياسي آخر، بما في ذلك الاندماج مع الدولة القائمة بالإدارة، شريطة أن يكون الشعب حراً في تقرير هذا الوضع، لذا يجب على الأمم المتحدة أن لا تسعى إلى التأثير على مآل عمليات إنهاء الاستعمار، بل أن تحترم إرادة الشعوب الحرة (انظر A/C.4/75/SR.10).

## ثامناً - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

50 - في 10 كانون الأول/ديسمبر 2020، اتخذت الجمعية العامة، بدون تصويت، القرار 120/75، بناءً على تقرير اللجنة الخاصة لعام 2020 (A/75/23) والتوصية اللاحقة الصادرة عن اللجنة الرابعة. وجاء في ذلك القرار أن الجمعية العامة:

(أ) أعادت تأكيد الحق غير القابل للتصرف في تقرير المصير لشعب جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة 1514 (د-15) المتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة؛

(ب) أعادت أيضا تأكيد أنه لا بديل في عملية إنهاء استعمار جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة عن مبدأ تقرير المصير الذي يشكل أيضا حقا أساسيا من حقوق الإنسان، على نحو ما تقر به اتفاقيات حقوق الإنسان ذات الصلة بالموضوع؛

(ج) أعادت كذلك تأكيد أن شعب جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة هو في نهاية المطاف صاحب الحق في تحديد مركزه السياسي في المستقبل بحرية، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة بالموضوع والإعلان وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وأهابت، في هذا الصدد، بالدولة القائمة بالإدارة أن تعدّ، بالتعاون مع حكومة الإقليم والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، برامج تنقيف سياسي للإقليم لتوعية الشعب بحقه في تقرير المصير طبقا للخيارات المشروعة المتعلقة بالمركز السياسي المستندة إلى المبادئ المحددة بوضوح في قرار الجمعية 1541 (د-15) والقرارات والمقررات الأخرى ذات الصلة؛

(د) رحبت باقتراح الإقليم في عام 2009 مشروع دستور كان ثمرة للعمل المنجز في المؤتمر الدستوري الخامس لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، وعرضه على نظر الدولة القائمة بالإدارة، وطلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة مساعدة حكومة الإقليم على تحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبخاصة نجاح عملية المؤتمر الدستوري الداخلية في التوصل إلى نتائج؛

(هـ) طلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تيسر عملية الموافقة على الدستور المقترح وتنفيذه بعد إقراره في الإقليم وأن تزود اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة بانتظام بمعلومات مستكملة في هذا الصدد؛

(و) طلبت أيضا إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم من خلال تيسير الأعمال التي يضطلع بها فيما يتعلق بوضع برنامج لتنقيف الجمهور، وذلك وفق ما يتسق مع المادة 73 (ب) من الميثاق، وأهابت في هذا الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية أن تقدم المساعدة إلى الإقليم عند الطلب؛

(ز) رحبت بإنشاء مكتب تقرير المصير والتطوير الدستوري في جامعة جزر فرجن بتمويل من الدولة القائمة بالإدارة بغاية معالجة مسألة تقرير المصير، بما في ذلك المركز السياسي والتنقيف الدستوري؛

(ح) أشارت إلى إغلاق محطة هوفنسا في عام 2012، الذي كان له تأثير اقتصادي سلبي على الإقليم؛

(ط) كررت تأكيد دعوتها إلى إدماج الإقليم في البرامج الإقليمية التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أسوة بالأقاليم الأخرى غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي تشارك في تلك البرامج؛

(ي) رحبت بمشاركة الإقليم بنشاط في أعمال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

(ك) شددت على ضرورة أن يواصل الإقليم المشاركة في أنشطة اللجنة الخاصة، بما في ذلك في الحلقات الدراسية الإقليمية، من أجل تزويد اللجنة بأحدث المعلومات المتعلقة بعملية إنهاء الاستعمار؛

(ل) أكدت أيضا أهمية أن تكون اللجنة الخاصة على علم بأراء شعب جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ورغباته وأن تعزز فهمها لأحواله، بما في ذلك طبيعة ونطاق الترتيبات السياسية والدستورية القائمة بين جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة والدولة القائمة بالإدارة؛

(م) أهابت بالدولة القائمة بالإدارة أن تشارك في أعمال اللجنة الخاصة وأن تتعاون معها تعاوناً كاملاً من أجل تنفيذ أحكام المادة 73 (هـ) من الميثاق والإعلان ومن أجل إخطار اللجنة الخاصة بتنفيذ أحكام المادة 73 (ب) من الميثاق فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى النهوض بالحكم الذاتي في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، وشجعت الدولة القائمة بالإدارة على تيسير إيفاد البعثات والزائرة والبعثات الخاصة إلى الإقليم؛

(ن) أعادت تأكيد أن الدولة القائمة بالإدارة مسؤولة، بموجب الميثاق، عن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وصون الهوية الثقافية للإقليم، وطلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تتخذ خطوات للحصول على كل مساعدة ممكنة، سواء على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف، واستخدامها بفعالية في تعزيز اقتصاد الإقليم؛

(س) أخذت في الاعتبار خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وأكدت أهمية تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في الإقليم من خلال تعزيز النمو الاقتصادي المطرد الشامل والمنصف، وتهيئة مزيد من الفرص للجميع، والحد من حالات عدم المساواة، ورفع مستويات المعيشة الأساسية، وتدعيم التنمية والاندماج الاجتماعيين العادلين، وتعزيز الإدارة المتكاملة والمستدامة للموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية التي تدعم، في جملة أمور، التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، وتيسر في الوقت نفسه حفظ النظم الإيكولوجية وتجديدها واستصلاحها وجعلها قادرة على الصمود في مواجهة التحديات الجديدة والناشئة، وحثت بقوة الدولة القائمة بالإدارة على أن تمتنع عن مزاوله أية أنشطة غير مشروعة وضارة وعقيمة لا تخدم مصالح شعب الإقليم، بما في ذلك استخدام الإقليم كمركز مالي دولي؛

(ع) طلبت إلى الإقليم وإلى الدولة القائمة بالإدارة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية البيئة في الإقليم وحفظها من جميع أشكال التدهور، وطلبت مرة أخرى إلى الوكالات المتخصصة المعنية رصد الأحوال البيئية في الإقليم وتقديم المساعدة له وفقاً لنظمها الداخلية السائدة؛

(ف) كررت دعوتها إلى الدولة القائمة بالإدارة والوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أن تقدم إلى الإقليم كل ما يلزم من مساعدة وأن تقوم بدعم جهود التعافي وإعادة البناء، وتعزيز القدرات في مجال التأهب لحالات الطوارئ والحد من المخاطر، ولا سيما في أعقاب إعصاري إيرما وماريا اللذين ضربا الإقليم في عام 2017؛

(ص) طلبت إلى اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة مسألة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة وأن تقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين تقريراً عن هذا الموضوع وعن تنفيذ القرار.

خريطة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة

